

حقيقة القياس النحوي عند الأستاذ الدكتور عبدالرحمان الحاج صالح

حليمة الخالدي-أستاذة مساعدة(أ)
جامعة حسية بن بوعلـي – الشلف (الجزائر)

تاريخ الإيداع: 2018/04/23

تاريخ النشر: 2019/12/01

ملخص:

إنَّ القياس النحويَّ العربيَّ الخليبيَّ هو قياس شامل له مدلول عميق كما يقول الأستاذ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح (رحمه الله)، لأنَّه يشمل القياس اليونانيَّ الأرسطيَّ الاندراجيَّ، كما أنَّه يشبه القياس الفقهيَّ ويشترك معه في أنَّ كلاً منهما يقوم على مبدأ عامٍّ مشترك: وهو (حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما)، وهذا في القدر المشترك، وهناك حدَّ فارق أو قدَّر فارق يميِّز به القياس النحويَّ العربيَّ لا يوجد في القياسين (الأرسطيَّ والفقهيَّ). وهذا الحدَّ الفارق المميِّز هو أهمَّ صفة للقياس النحوي، وهو أنَّه يخصَّ البنى اللغوية أفراداً وتركيباً، فإن اشترك القياسان النحويُّ والفقهيُّ في صفات أساسية يفترقان فيها عن القياس الأرسطيَّ، فإنَّ للقياس النحويَّ خصوصيةً هامةً، وهي أنَّ مجاله هو المثلُّ اللفظيَّة من أوزان للكلم وتراكيب الجمل، فبنية الكلمة وبنية الكلام هو مجاله الوحيد.

إنَّ القياس النحويَّ العربيَّ يشترك مع القياس الفقهيَّ الإسلاميَّ في قيامهما على أربعة أركان هي: الأصل والفرع والحكم والجامع (العلَّة أو الشَّبه)، ومع ذلك فقد تنبَّه الأستاذ الحاج صالح إلى أنَّ كلَّ لفظة من هذه الأركان تدلُّ في قياس النحو- على غير ما تدلُّ عليه في قياس الفقه، وخاصة لفظة "الجامع" فهي أهمَّ لفظة في هذا التحديد. وقد ميَّز الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بين دلالة هذه الكلمات عند الفقهاء ودلالاتها عند النحاة الأولين.

نصَّ المقال:

مفهوم القياس في النظرية الخليلية الخليلية:

أ-القياس كاسم (لا كمصدر) ومدلوله العميق في اللسانيات الخليلية:

يرى الأستاذ الدكتور عبدالرحمان الحاج صالح -رحمه الله- أنَّ القياس كمصدر للفعل قاس -في اللسانيات الخليلية- هو تلك العملية التي يقوم بها المتكلِّم بطريقة لا شعورية غالباً "في تركيبه لكلامه لأنه يحمل ما لم يسمعه من الكلام هو بعينه على ما لا ينفكَّ يسمعه أو بعبارة أوضح: يقيس ما يفوه به من الكلام على مثال ما سمعه -وقد يكون لم يسمعه هو بعينه قطّ- فهذا الحملُ لشيء على شيء هو تسوية بينهما ويصيران بذلك متكافئين"¹. وتعبير آخر فإنَّ القياس كمصدر للفعل قاس هو "تلك العملية المنطقية الرياضية التي سمَّيناها تفرعاً من الأصل على مثال سابق، أي...بناءً كلمة أو كلام باستعمال موادَّ أولية هي كالمعطيات، واحتذاءً صيغة الباب الذي ينتهي إليه العنصر المحدث. وهذا التفرع لا يجوز إلّا إذا اطَّرد الباب وإذا لم يطَّرد فيقاس على الأكثر؛ أي على الصيغة الغالبة في الباب وفي الاستعمال (لا في الاستعمال وحده)"². ومثال القياس كمصدر "أنَّ يُلحق المتكلِّم مفعولاً به غير منقول عنده -ولم يستعمله من قبل في التركيب- مفعولاً منقولاً ومعلوماً عنده، نحو

قوله: كَلَّمْتُ أَرْدَشِيرَ أَمْسَ، فينصبُ (أَرْدَشِيرَ) غيرَ المنقول حَمَلاً على ما عرفه واستعمله ممَّا اختزنه ذاكرته من نظائر لهذا التركيب الذي يشتمل على مفعول نحو: كَلَّمْتُ عَلِيّاً أَمْسَ، وأكلت تفاحةً أَمْسَ، وسألت محمّداً أَمْسَ، ومثل ذلك أيضاً أن يستحدث المتكلم اسمَ مكان من الفعل (مشى) ولم يسمعه ولم يستعمله من قبل فيقول: (ممشى)، وذلك بحمله وقياسه على نظائره ممَّا عرفه واستعمله واختزنه ذاكرته نحو: مجرى ومرمى وملهى³.

وعلى هذا الأساس، فإنَّ القياس بهذا الاعتبار -أي باعتباره مصدراً لا اسماً- هو "تسمية للعملية الطبيعية التي يقوم بها كلُّ متكلم في كلامه دون ما شعور منه، فهو مسار توليديّ (process Generative) ينتهجه المتكلم عند إحداثه لكلامه ليكون كلامه هذا موافقاً لما يقتضيه نظام اللغة التي ينطق بها"⁴. وفائدته -بالنسبة للعربي- أنّه يُغني المتكلم عن سماع كلِّ ما يقوله العرب، لأنه يستطيع أن يصوغ الأفعال المضارعة وأسماء الفاعلين والمصادر -ونحوها- متبعا قياس الكلمات على نظائرها، "وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه، لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين -التي وضعها المتقدمون وتقبّلوها...- معنى يفاد ولا غرض ينتحيه الاعتماد، وكان القوم [النحاة] قد جأؤوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة...ولما أفنعهم أن يقولوا: إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارع كذا واسم فاعله كذا...ولا قالوا: إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا، وإذا كان الواحد [أي المفرد] كذا فتكسيه [أي جمعه جمع تكسير] كذا، دون أن يستوفوا كلَّ شيء من ذلك فيردّوه لفظاً منصوصاً معيّناً لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياساً"⁵.

أمّا القياس كاسم (لا كمصدر) فهو قياس علمي رياضيّ، وهو "التوافق في البناء نفسه، ومن حيث المنطق الرياضيّ هو تكافؤ (Equivalence) العناصر في البنية [لا في شيء آخر]...وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظيري (Bijection) لا غير، ومن هذه الحيثية يمكن أن يسمّى الباب قياساً، أي من حيث هو تكافؤ بنوي لعناصر تنتمي إلى فئة"⁶.

وعلى هذا الأساس فإنَّ القياس النحوي العربي الخليلي هو قياس شامل له مدلول عميق كما يقول الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، لأنّه يشمل القياس اليونانيّ الأرسطيّ الاندراجيّ، كما أنّه يشبه القياس الفقهيّ ويشترك معه في أنّ كلّاً منهما يقوم على مبدأ عامّ مشترك: وهو (حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما)، وهذا في القدر المشترك، وهناك حدّ فارق أو قدر فارق يميّز به القياس النحويّ العربيّ لا يوجد في القياسين (الأرسطيّ والفقهيّ)، وهذا الحدّ الفارق المميّز هو "أهمّ صفة للقياس النحوي، وهو أنّه يخصّ البنى اللغوية إفراداً وتركيباً، فإن اشترك القياسان النحويّ والفقهيّ في صفات أساسية يفترقان فيها عن القياس الأرسطيّ، فإنَّ للقياس النحويّ خصوصية هامة، وهي أنّ مجاله هو المثل اللفظيّة من أوزان للكلم وتراكيب الجمل، فبنية الكلمة وبنية الكلام هو مجاله الوحيد"⁷.

إن القياس النحويّ العربيّ يشترك مع القياس الفقهيّ الإسلاميّ في قيامهما على أربعة أركان هي: الأصل والفرع والحكم والجامع (العلة أو الشبه)، ومع ذلك فقد تنبّه الأستاذ الحاج صالح إلى أنّ كلّ لفظة من هذه الأركان تدلّ -في قياس النحو- على غير ما تدلّ عليه في قياس الفقه، وخاصة لفظة "الجامع" فهي أهمّ لفظة في هذا التحديد.⁸ وقد ميّز الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بين دلالة هذه الكلمات عند الفقهاء ودلالاتها عند النحاة الأولين. يقول: "إننا نتحقّق أشدّ التحقّق من كلّ ما كتبه المتأخّرون من العلماء في تحديدهم للقياس النحويّ، وأخصّ بالذكر أبا البركات بن الأنباريّ، فقد ألّف كتاباً في أصول النحو، وأخذ تحديد الفقهاء الأصوليّين للقياس، وجعله مماثلاً لقياس النحو، فتعوّد الباحثون في عصرنا على الاكتفاء بما قاله في ذلك في الغالب".⁹ وإنّ أهمّ شيء أضافه الأستاذ الحاج صالح لموضوع القياس النحويّ العربيّ الخليليّ أنّه جعل من هذا المفهوم "مفهوماً رياضياً دقيقاً يشبه إلى حدّ بعيد ما يسمّى الآن بالتكافؤ، وجعل من بعض صور هذا التكافؤ مفهوماً أدقّ وهو ما يسمّى الآن بالإيزومورفيزم isomorphism"¹⁰، وعليه فإنّ القياس النحوي العربي -في اللسانيات الخليلية- "ليس مجرد شبه يُثبته الباحث [النحويّ] بين شيئين، بل هو تكافؤ بالمعنى الذي تقصده الرياضيات الحديثة، والجامع في النحو هو تكافؤ في البنية (توافق البناء على حسب تعبيرهم) لا أيّ تكافؤ، وخصوصاً التكافؤ الناتج عن توافق الصّفة الذاتية فهذا غير كافٍ عندهم"¹¹.

وعلى هذا الأساس فإنّه يرى أنّ القياس الذي استعمله الواضعون للنحو "لا يعتمد أبداً على الشبه، وإن كان هذا لا يخصّ فقط القياس الذي تثبت به الأصول، بل كلّ ما لا يُعلم بعدُ علّته، فقد ذكروا الشبه كسبب لخروج بعض العناصر عن أبوابها الأصلية، ولا يسمّيه سيبويه قياساً كما سيفعله من جاء بعده (مثل ابن الأنباري نقلاً عن الأصوليّين)"¹². وهذه الملاحظة التي هي عدم اعتماد واضعي النحو على "الشبه" -في قياسهم- فكرة جديدة لم يقل بها غيره من الدارسين المحدثين للكتاب في حدود اطلاعنا، كما وضّح أنّ استعمال سيبويه والنحاة الأولين لكلمتي التشابه والتجانس في وصفهم لوحدة اللغة لا تأتي أبداً في سياق الحديث عن مفهوم القياس، "فهم يعنون بذلك الانسجام والانتظام عامّة ولا يقصدون ما قصده الفلاسفة إلّا في حالات الحمل والتشبيه الذي لا يسمّيه سيبويه قياساً"¹³، ويستدلّ على ذلك بقراءة ابن جني الذي يقول: "واعلم أنّ العرب تؤثّر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملتّه عرفت منهم قوّة عنايتهم بهذا الشأن"¹⁴.

وبما أنّ القياس النحويّ في النظرية الخليلية الحديثة ليس مجرد شبه يعقده الباحث بين شيئين إنّما هو تكافؤ رياضيّ ناتج عن توافق في البنية أو المجرى ليس غير، فإنّ الأستاذ الحاج صالح يرى أنّ القول بـ "(الجليّة أو الصّفة أيّا كانت يمكن أن تكون صيغة) هو قولٌ غير دقيق، ولا يترتب عليه أن تكون صورة أرسطو مفهوماً أعمّ من الصّيغة، وذلك لاختلافهما في الماهية لا في درجة العموم، فالصيغة ليست صورة إلّا إذا قابلناها بما تحتوي عليه، أمّا في حدّ ذاتها فهي ناتجة عن عمليّة تركيبية"¹⁵.

وهكذا فإن اللسانيات الخليلية تميّز جيّدًا بين الجامع الذي تشترك فيه جميع عناصر الفئة في القياس الأرسطيّ، والذي هو مجرد توافق في الصفة الذاتية وبين الجامع الذي تشترك فيه عناصر الباب في القياس العربي، والذي هو تكافؤ في البنية أو توافق البناء على حسب تعبيرهم، وبالتالي فهو يرى أنّ "تسمية بعضهم نوعًا من القياس: قياس الشبه، شيء ممتنع عند النحاة الأولين لأن القياس كلّ قياس نظائر عندهم، ولا يُبنى أبدًا على مفهوم الشبه لأنّ الشبه شيء مبهم غير دقيق"¹⁶. والفارق -عند الأستاذ الحاج صالح- بين قياس النظائر الذي هو القياس لا غير، وبين ظاهرة التشبيه هو أنّ القياس هو لاستنباط الأصول أو الضوابط المطردة، وأنّ التشبيه ظاهرة لغوية تكون سببا في خروج العناصر عن أصلها، ويحاول النحويّ أن يفسرها ببيان كيفية حصولها بعلل معينة¹⁷، وعليه فالتشبيه كآلية (يقوم بها المتكلّم) هو أحد أسباب خروج العناصر عن أصلها مثل: التخفيف وطرده الباب وغير ذلك من العلل.

إنّ القياس في النظرية الخليلية الحديثة هو تكافؤ لا تطابق (Identity) ولا مجرد شبه، ذلك أنّ "النظير عند النحاة هو العنصر المكافئ وليس المشابه ولا المطابق، وعلى هذا فإنّ القياس هو أيضا ما يوجد بين هذه النظائر من تكافؤ (Equivalence) وهو ما يجب أن تكون عليه عناصر الفئة من الانسجام والاطراد، وقد لا يكون هذا حاصلًا في واقع الاستعمال... وقد لا يوجد له أثر أو يوجد ما لا يُعتدّ به من القلّة إلى آخره، فالقياس هو مفهوم يُكتشف -أولًا وقبل كلّ شيء- في الاستعمال من خلال ما يلاحظ فيه من اطراد عناصر الباب الواحد، وقد لا يلاحظ هذا الاطراد فيبقى متصوّرًا في الذهن غير محصّل في الواقع"¹⁸.

وعلى هذا الأساس فإنّ القياس في اللسانيات الخليلية هو "مفهوم رياضيّ اعتباريّ قبل أن يكون تكافؤًا ملموسًا محصّلًا، وذلك على الرّغم من اكتشافه -في الأوّل- في الواقع الملموس"¹⁹، وهذا -في قراءة الأستاذ الحاج صالح- هو من أهمّ المبادئ التي قام عليها نظام تحليل البنى اللغوية عند النحاة العرب الأولين، فهم ينطلقون في تحليلهم للكلام من ضرورة التمييز بين جانبيين أساسيين هما: الوضع والاستعمال. يقول: "اللّسان وضع واستعمال، أي نظام من الأدلة الموضوعة لغرض التبليغ، واستعمال فعليّ لهذا النظام في واقع الخطاب"²⁰، فهو يرى أنّ العلماء العرب لم يخلطوا عند دراستهم للغة بين البنية الصورية النحوية للفظ وبين آليات الإفادة والمفاهيم الراجعة إلى المعاني وحدها، كما تفتنّ إلى أنّهم قد انطلقوا من اللفظ وحده دون اللجوء إلى المعنى المقصود، وأنّهم قدّموا دراسة اللفظ على دراسة المعنى، لأنّ المعنى يفهم من اللفظ، وهذا التمييز أو عدم الخلط بين الجانبين هو من أهمّ المبادئ أو الآليات المنهجية التي قامت عليها اللسانيات الخليلية. وبناء عليه فقد قسم الأستاذ الحاج صالح مستويات تحليل اللغة مستويين أساسيين هما:

1- مستوى التحليل البنوي التفريعي الذي يرجع للوضع بقوانينه التي سمّاها النحاة القياس.

2- مستوى التحليل الدلالي الذي يرجع إلى نظرية التبليغ والإفادة.

وهذا المنهج هو الذي مكّهم من اكتشاف النظام البنويّ للغة العربية واستنباطه، وإيجاد تفسير للكثير من الإشكالات والتساؤلات التي ظلّت تُطرح حول الظاهرة اللغوية وحول منهج النحاة العرب الأولين. ومبدأ التمييز هذا لم يفهمه كثير من النحاة المتأخرين، كثير من الدارسين والباحثين المعاصرين، ومنهم الأستاذ مسعود صحراوي، الذي يرى أنّ النحو العربيّ "لم يكن...كلُّه نحواً شكلياً خالصاً [أي مبنيّاً على اللفظ فقط]، إذ لم تكن عبقرية نحوهم أنه يفصل فصلاً صارماً بين الشكل البنوي للجملة، وبين مقامات وأحوال استعمال الجملة كخطاب تواصلٍ كما يصوّره بعض الباحثين المعاصرين [يقصد العلامة عبدالرحمان الحاج صالح]"²¹.

وقد غاب عن الأستاذ مسعود صحراوي -ومن فهم فهمه- أنّ "مفاهيم اللغة النحوية وبنياتها الاستدلالية ومستوياتها النمذجية أدوات صنعها النحاة. الغرض منها وصف اللغة العربية. قد لا نجد مصنفًا نحويًا تخلو مقدمته من التصريح بهذا الأمر والنص عليه، بل إن الممارسات اللغوية بكل إجراءاتها العقلية المعلومة تشهد على هذه الحقيقة...[والتي هي] مقصد الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب أو النظر في الألفاظ من حيث الأحكام لا من حيث المعاني...معنى هذا أنّ ما كان يهتم الناظر النحويّ في أمور العبارة اللغوية هو أحكامها اللفظية الدائرة حول مركزية مفهوم (العمل) أو مفهوم (الإعراب)"²².

والنتيجة المستفادة هي أنّ "مفاهيم النحو واصفةٌ لأحكام النحاة في تصوّره للبناءات اللفظية للعربية"²³، لا لمعانيها (التي اهتمّ واهتمّ بها علم البلاغة). ولا شكّ في أنّ الوعي بصنيع علماء العربية في تصوّره للبناء اللفظي للغة العرب سيجنب موضوع الدراسة النحوية آفات الالتباس بما ليس من صلبه، وسيجنبنا الخلل والاضطراب الحاصل في تعريفات بعض المفاهيم النحوية (كمفهومي الخبر والفاعل) في كتابات بعض النحاة المتأخرين، وبعض كتابات الدارسين المحدثين، التي ابتعدت أيّما ابتعاد عن حقيقة المطلب الذي كان ينشده علماء العربية. وهذا الذي نقصده هو ما فهمه الأستاذ الحاج صالح ووعاه، وألّف فيه كتبه في إطار (النظرية الخيلية الحديثة) والتي هي نظرية واصفة للنظرية الخيلية القديمة (مفاهيم النحو الواصفة لأحكام النحاة في تصوّره للبناءات اللفظية للعربية).

ونكرّر ما قلناه عن القياس النحوي، فهو ذلك "التساوي الرياضي أو التكافؤ في البنية (أو المجرى) الذي يحصل بين عناصر الفئة، وهذه العناصر هي نظائر، وهذه الفئة هي بابٌ لهذا السبب، وهو رياضيّ لأنّه تركيبيّ يخصّ البنى"²⁴، فقد لاحظ الأستاذ "في كلّ الأمثلة التي يأتي فيها ذكر القياس أنّ سببويه يكرّر دائماً هذه العبارة: هو القياس وقول عامة العرب أو أكثر العرب، فهو يميّز دائماً بين القياس وبين وجوده محصّلاً في الاستعمال"²⁵، وعلى هذا الأساس تنبّه إلى أنّ منهج النحاة العرب في دراسة اللغة يقوم على فكرة الممكن أو المحتمل وليس على الواقع اللغوي، وإن كان [الواقع اللغوي] هو منطلق الدراسة، فهم يهتمون بجميع ممكنات القياس والقسمة التركيبية بغضّ النظر عن مطابقتها أو عدم مطابقتها للاستعمال، لأنّ غايتهم الأساسية هي اكتشاف نظام اللغة،

كما أنّ اعتمادهم على هذه الفكرة... (الممكن أو المحتمل) قد أذاهم إلى القول بمفهومين أساسيين هما: المهمل والمستعمل؛ فالمهمل هو ما يقتضيه العقل والقياس خاصة ولم يأت في الاستعمال، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا في أعلى مستوى من التجريد العلمي²⁶، فمجال اشتغال النحوي هو اللغة باعتبارها كيانا مجرداً قائماً في ذهن الإنسان العربي، لذلك فقد تفتّنوا إلى أنّ "النظام الباطني للسان لا يمكن أن تُعرف أسرارها بعملية وصفية مجردة فقط فإنّ هذا من قبيل التشخيص والتصنيف لا غير، فلا بدّ إذاً أن يتجاوز اللغوي الوصف والتصنيف إلى ما هو أهمّ من ذلك، وهو بناء المثل والأنماط الصورية التي تكون كالتمثيل والتقدير للمثل الخفية (وهي غير ثابتة في ظاهر اللفظ)، والتي يفرّع عليها المتكلم العبارات دون ما شعور منه"²⁷، وهذه العملية هي التي اصطلح عليها علماءنا قديماً بالقياس أو الحمل، لذا فإنّ الأصل -في صناعة النحو- كما بيّن الأستاذ الحاج صالح في نظريته "لا يكون لفظاً معيناً في اصطلاحهم بل مثلاً تندرج تحته كلّ الألفاظ التي هي على هذا المثال لأنّ اللغة كنظام هي كيان مجرد"²⁸. وهذا من أهمّ الفوارق التي تفترق فيها نظرية النحاة العرب القدامى عن النظريات اللسانية الحديثة التي أطلق عليها اسم (البنوية).

ب- التمييز في القياس (الكثير في ذاته والكثير في بابه): يقول الأستاذ الدكتور مخلوف بن لعلام: "شرط المقياس عليه أن يكون الأكثر في بابه، لأنّ القياس يقتضي الحمل على الأكثر، ولهذا فإنّه لا يصحّ الحمل على النادر والشاذ"²⁹، ولكن ما المقصود يا ترى بهذه المصطلحات (الأكثر في بابه، النادر، والشاذ)؟

لعلّ الإجابة عن هذا السؤال تعتبر من أهمّ الإضافات التي جاءت بها اللسانيات الخليلية في مفهوم القياس النحوي العربي، ذلك أنّه على الرّغم ممّا قد يبدو من هذه المصطلحات أو المفاهيم إلّا أنّه عند النظر نجد الأمر خلاف ذلك تماماً، وهو الأمر الذي أدّى ببعض الدارسين المحدثين إلى الاعتراض على قياس النحاة العرب، حيث "أخذ [هؤلاء] على النحاة القدماء عدم تحديدهم للنسب الكمية الخاصة بكل من القليل والنادر والكثير والأكثر والمطرّد"³⁰.

ورأى هؤلاء الدارسون المحدثون أنّ النحاة القدماء "يطلقون مثل هذه الأحكام على ما يدرسونه من كلام العرب دون أن تكون لهم مقاييسٌ عددية يفرّقون بها بين القليل والنادر والكثير والغالب والمطرّد، و...[رأوا أنّهم] لم يميّزوا بمعيار دقيق بين هذه الأشياء، وكثيراً ما استعملوا القليل والنادر والشاذّ بمعنى واحد، والكثير والغالب بمعنى واحد أيضاً"³¹. يقول عبد الخالق عزيمة: "لقد كان ممّا قنّوه هذا الأصل: إنّما يقاس على الكثير لا على القليل، ثم نرى كثيراً من النحويّين يتخطّى [أو يهمل] هذا الأصل... يقول الرضي: "فعليل بمعنى مفعول مع كثرتة ليس مقيساً... وقال أيضاً: تفعال المصدر مع كثرتة ليس قياساً مطّرداً"³². ويقول عباس حسن فيما يخصّ الكثرة: "أهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها؟ أم هي الكثرة بين القبائل أي بأن تشيع خصائص لغوية في مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى من غير نظر إلى أفراد قبيلة بعينها"³³. وهذا ما نجده بالفعل، إذ يقيسون على الكثير كما يقيسون على القليل والنادر، وهو -كما يبدو في الظاهر- نوعٌ من القياس

العامّ على إطلاقه (وكأنّما هو قياس غير منضبط بقانون أو بمعيار)، فكيف نفسّر صنيع النحاة في هذا القياس الذي يوهّم بتناقضهم وفعلهم المخالف لقولهم؟!

لقد رأى الأستاذ الحاج صالح أنّ اعتراضات بعض الدارسين المحدثين ومؤاخذاتهم على النحاة - في ما يخصّ معيار القياس النحوي - فيها كثير من الزّيف وسوء الفهم، وتفتّح إلى أنّ "سبب هذا الإشكال هو إطلاق القول في الكثرة والقلة [وعدم تقييده]، ومنعهم من القياس على الأكثر في الاستعمال إذا خالف بابه. فهذا يتعجّب منه أكثر معاصرينا مع إنكارهم لجواز النحاة القياس على شَنّيّ وهو حرف واحد! ويرون أنّ ذلك قياس على القليل. والواقع غيرُ هذا. فقد أساءوا الفهم لما قصده علماؤنا وهو تخليط أيضا بين القليل في نفسه والقليل بالنسبة إلى غيره من أفراد بابه، فالقياس لا يجوز إلّا على المجموعة المنسجمة من العناصر أي المطردة من حيث التوافق الحاصل فيما بينها سمّيناه بالإنكليزية Congruential Uniformity في مقابل ال Ocurrential Uniformity³⁴.

وقد وضّح أستاذنا الدكتور مخلوف بن لعلام - تلميذ الأستاذ الحاج صالح - معيار القياس النحوي، حيث رأى "أنّ النحاة القدماء لم يُعنوا بضبط هذه النّسب الكميّة التي تفرّق بين تلك المصطلحات لأنّ القياس يكون على ما كثر في بابه، هاهنا لا تكون نسبةً عدديّة محدّدة منفصلة عن الباب الواحد، فقد يكون القليل كثيرا في بابه فيقاس عليه، وقد يكون الكثير قليلا في بابه فلا يُقاس عليه"³⁵، ومثال الأوّل قولهم في النّسب إلى شنوءة: شَنّيّ فلك أن تقول في زكوبة: زكبيّ، وفي حلوبة "حلبّي"، وفي قتوبة "قتبيّ" قياسا على شَنّيّ، وذلك أنّهم أجروا (فَعولة) مجرى (فَعيلة)، لمشايتها إياها من أوجه...³⁶.

وقد تعجّب بعض اللغويين المحدثين من هذا، فأنكروا قياس النحاة على (شَنّيّ) بالرغم من كونه حرفا واحداً (أي كلمة واحدة)، كما تعجّبوا بالمقابل من رفض النحاة القياس على "فَعيل" الذي بمعنى "مفعول" على الرّغم من كثرته، وكأنّهم لم يطلّعوا على ما قاله الأخفش أو لم يفهموا مراده. فقد تساءل بعضهم في زمنه أو قبله فحاول أن يبدّد حيرتهم ويزيل شكّهم، وأجابهم معلّلة: "...لأنّ (شَنّيّ) هو العنصر الوحيد الذي جاء في بابه على هذه الصورة من فَعولة، أي من شَنوءة ثالُثها واوٌ وليس ياءٌ فكيف يُقاس على باب ليس يتكوّن إلّا من عنصر واحد [وهو شَنوءة]؟ قال أبو الحسن [الأخفش] مجيباً: فإنّه جميعٌ ما جاء"³⁷. أي أنّ (شَنوءة) وإن كان واحدا فهو (كلّ ما جاء في بابه)، فليس له أخ (إذ هو وحيد والديه). ولا شكّ في أنّ اعتراض بعض معاصري الأخفش وبعض معاصرينا على القياس النحويّ هاهنا، هو ناتج عن تخليطهم وعدم تمييزهم بين قِلَتين (أي بين نوعين من القلّة): القليل في نفسه (في ذاته)، والقليل بالنسبة إلى غيره من أفراد بابه. وقد فهم ابن جني ردّ الأخفش ومراده، وعبر عن إعجابه بجوابه قائلاً: "ما ألطف هذا الجواب! ومعناه أنّ الذي جاء في فَعولة هو هذا الحرف [أي هذه الكلمة فقط]، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه [أي عنصرٌ من بابه يخالفه]، فإذا قاس الإنسان على

جميع ما جاء [وهو باب فعولة الذي يتكوّن من عنصر واحد فقط وهو شُوءة]، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولا، فلا لوم³⁸.

لقد فهم ذلك أستاذنا الحاج صالح ووعاه بفكره الرياضي، وعبر عنه بطريقة رياضية، فرأى أنّ "القياس على شئني هو في الحقيقة قياس على المجموعة لا [قياس] على العنصر الواحد الذي قد يحتوي عليه، فالمجموعة غير ما تحتوي عليه، كالنسبة إلى فعولة، وإن لم يُسمع إلا شئني من ذلك، فهو وحده شاهد من السماع، إذ لم يُسمع غيره من بابه، فهو -على هذا- جميع ما جاء [أي مجموعة وحيدة العنصر]، وهذا أكثر ممّا لم يجر من بابه [العدم أو الصفر أو المجموعة الخالية]... فبما أنّ التحويل (شُوءة—> شئني) هو الوحيد الذي سُمع في باب النسبة إلى فعولة، فلا يقابله في داخل مجموعته وبابه إلا الصفر (لا يوجد تحويل آخر في المسموع يخالفه) والواحد أكثر من الصفر $(0 < 1)$ ³⁹. ويزيد الأستاذ الحاج صالح ذلك توضيحاً فيقول: "...فالواحد المقيّد بالباب لا يُحمل على القلة [أي لا يعدّ قليلاً]، بل [يُحمل] على ما يقابله في داخل بابه، كما أنّ "استقام" (إعلال الأجوف) يقابله في بابه عدد من الكلمات منها: "استحوذ"، وهو أقلّ من المُعلّ، فكذلك الواحد في هذا الباب، فالذي يُقابله من العناصر هو الصفر، فالواحد (مع لا شيء يخالفه) هو ما يحتوي عليه باب شئني كلّهُ"⁴⁰، وهذا بخلاف فعيل الذي بمعنى مفعول، فعلى الرُغم من كثرته في الاستعمال إلاّ أنّه لم يجر بكثرة مجيء مفعول وبأيهما واحد، "بل المسموع من هذا الباب (اسم المفعول من المجزّد الثلاثي) على وزن مفعول يكاد يغطّي كلّ هذا الباب بخلاف "فعيل" بهذا المعنى، وكذلك هو تفعال كمصدر ل(فعل): فالمسموع من هذا الباب هو تفعيل أو تفعلة في مجموعته أو يكاد. وتفعال كمصدر آخر لفعل يأتي في أفعال كثيرة لكتّها أقلّ بكثير من تفعيل وتفعلة"⁴¹، وهذه المثل الثلاثة (تفعيل، تفعلة، تفعال) كلّها تنتهي إلى باب واحد.

والأمر نفسه يُقال في "باب الحال"، فعلى الرُغم من كثرة استعمال الحال مصدراً في العربية إلاّ أنّه لا يقاس على الحال إذا جاءت مصدراً، لأنّ الأكثر في استعمالها هو الاسم المشتقّ، لذلك فإنّ الحال المصدر تتّصف بالكثرة العددية في ذاتها، ولكنّها في الباب كلّها قليلة لأنّ الأكثر أن تأتي اسماً مشتقاً لا مصدراً، ولذلك امتنع القياس عليها لأنّ القياس إنّما يكون على ما كثر في بابه من النظائر⁴²، وهو المعيار العلميّ المعتمد في القياس النحويّ. أمّا الكثير في نفسه فإنّه لا يُعتدّ به عند القياس، وإن كان يُحفظ باعتباره كلاماً فصيحاً لأنه سُمع من العربيّ الفصيح. وهذا ما ذهب إليه الصّبّان عند وقوع المصدر حالاً، فقال: "يقع [المصدر] حالاً بكثرة، وهو عندهم مقصور على السّماع"⁴³، لأنّه قليل بالنسبة إلى الباب كلّ كما ذكرنا ذلك من قبل، وهذا الفهم الصّائب والنظر الثاقب لمنهج القياس النحويّ العربيّ عجز عن فهمه ووعيه كثير من اللغويين المحدثين ممّن اتّهموا النحاة وخطّوهم، ووصفوا منهجهم بالتناقض وبالبعد عن العلميّة وغياب الموضوعيّة، وهيهات أن يكون الأمر كما يتصوّررون.

من هنا تبرز -إذن- قيمة الأفكار والمفاهيم والتصورات القديمة الجديدة في مفهوم القياس وفي غيره من مفاهيم النظرية الخليلية الأصلية القديمة، والتي وعى مفاهيمها أستاذنا عبدالرحمان الحاج صالح، وقدمها بالشرح والتعليل، والتفسير والتحليل، ضمن النظرية الخليلية الحديثة، والتي كشفت أن منهجية النحاة العرب القدامى في القياس -وفي غيره من المفاهيم النحوية- هي منهجية علمية دقيقة لا تضاهيها في الدقة والعمق حتى أحدث النظريات اللسانية الحديثة، كيف لا والقياس في جوهره هو مفهوم رياضي في الأساس، لذلك فقد أرجع الأستاذ الحاج صالح سبب عدم فهم بعض اللغويين المحدثين لمقاصد النحاة القدامى إلى غياب التفكير الرياضي عند هؤلاء، ففاقد الشيء لا يعطيه. ولذا فإن "عدم تفتّحهم إلى أن مفهوم الباب ومفهوم النظير وخلو الباب وجميع ما جاء (وهي المجموعة الوحيدة العنصر)، والحمل على الأكثر، والقياس النحوي نفسه: كل هذا جوهره رياضي بحت"⁴⁴. وعليه، فإنه يصعب -وربما يستحيل- فهمه على من ليس لديه هذه المبادئ التجريدية فلسفياً، والدقيقة رياضياً. وقد اجتهد الأستاذ الحاج صالح في إثبات ذلك وتعليله بطريقة رياضية تكشف عن وعي علمي دقيق وفكر رياضي راق.

إنّ القياس النحوي -كما توصّل إلى ذلك الأستاذ عبدالرحمان الحاج صالح- لا يمكن فهمه خارج مفهومي الكثرة والقلّة، فقد اتّفق جلّ النحاة على أنّ القياس لا بدّ أن يكون على الأكثر، مع الحفاظ للأقلّ الذي قد لا يكون أو لا يوجد غيره فيما سُمع من العرب، كما تنبّه أيضاً إلى أنّ "الكثرة والقلّة، وما وصفوه من العبارات -بأنّه أكثر أو أقلّ- يرتبط ارتباطاً وثيقاً جداً بمفاهيم لغوية عربية هامة جداً تدلّ عليها المصطلحات الآتية: الباب والنظير والاطراد والشذوذ، والقياس وهو أهمّها"⁴⁵، فعمل على توضيح دلالة كلّ هذه المصطلحات وعلاقتها بموضوع القياس وفق تحليل يعتمد المنهج العلمي والموضوعي وعمق الفهم، وهذا ما تعرّض إليه وهو بصدد الحديث عن مفهوم الاطراد في مقابل الشذوذ ومشكلة القياس على الأكثر، وهو من أبرز المفاهيم التي جدّد فيها الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح (رحمه الله) في نظريته الخليلية الحديثة، وبفكّه شفرات (مشكلة القياس على الأكثر) أزال الكثير من الغموض والإبهام حول منهج النحاة في عملية القياس، كما أثبت بفهمه لها سلامة منهج النحاة ودقّته، والذي ما يقال عنه إنه منهج علمي موضوعي ودقيق.

قائمة المراجع

- 1- ابن جني، الخصائص (3ج)، تح: محمد علي النجار، القاهرة، 1969.
- 2- ابن جني، المنصف (شرح تصريف المازني)، تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1954.
- 3- زكرياء أرسلان، إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016.
- 4- الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ضبطه وصحّحه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997.
- 5- عباس حسن، اللغة والنحو (بين القديم والحديث)، دار المعارف، القاهرة، 1966.
- 6- عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1.
- 7- عبدالرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربيّة وما يتوتّب عليه، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربيّة، موفم للنشر، الرغبة (الجزائر)، ع9/جوان 2009.
- 8- عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، المجمع الجزائري للغة العربيّة، الأبيار (الجزائر)، 2010.
- 9- عبدالرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربيّة، موفم للنشر، الرغبة (الجزائر)، 2013.
- 10- المبرد، المقتضب (4ج)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، 1968.
- المبرد، المقتضب (4ج)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- 11- مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، 2012.
- 12- مسعود صحراوي، البعد التداولي عند علماء العربيّة (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ط1/2005.

هوامش البحث:

- ¹ عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، المجمع الجزائري للغة العربية، الأبيار (الجزائر)، 2010، ص 359.
- ² عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج 1، ص 323.
- ³ مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، 2012، ص 87.
- ⁴ عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 160.
- ⁵ ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، القاهرة، 1956، ج 1، ص 41-42. وانظر: ابن جني، المنصف (شرح تصريف المازني)، تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1954، ج 1، ص 2-3.
- ⁶ عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 323.
- ⁷ عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 159.
- ⁸ نفسه، ص 159.
- ⁹ عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 159.
- ¹⁰ عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 241.
- ¹¹ نفسه، ج 1، ص 245.
- ¹² عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 317.
- ¹³ نفسه، ص 166.
- ¹⁴ ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 111.
- ¹⁵ عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 166.
- ¹⁶ عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 323.
- ¹⁷ عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 318.
- ¹⁸ نفسه، ص 160.
- ¹⁹ نفسه، ص 166.
- ²⁰ عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 175.
- ²¹ مسعود صحراوي، البعد التداولي عند علماء العربية (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ط 1/2005، ص 174.
- ²² زكرياء أرسلان، إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016، ص 254-255.
- ²³ زكرياء أرسلان، إبستمولوجيا اللغة النحوية، ص 255.
- ²⁴ عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 166.
- ²⁵ نفسه، ص 166.
- ²⁶ عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 75-76.
- ²⁷ نفسه، ج 2، ص 175.
- ²⁸ عبدالرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2013، ص 24.
- ²⁹ مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص 74.

- ³⁰ نفسه، ص75.
- ³¹ مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص75.
- ³² المبرد، المقتضب، ج1، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1968، ص105.
- ³³ عباس حسن، اللغة والنحو (بين القديم والحديث)، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص04.
- ³⁴ عبدالرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربيّة وما يترتب عليه، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، ع9/جوان 2009، ص25.
- ³⁵ مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص76.
- ³⁶ ابن جني، الخصائص، ج1، ص116.
- ³⁷ ابن جني، الخصائص، ج1، ص117.
- ³⁸ نفسه، ج1، ص117.
- ³⁹ عبدالرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربيّة وما يترتب عليه، مجلة المجمع، ع9، ص25-26.
- ⁴⁰ نفسه، ص26.
- ⁴¹ عبدالرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربيّة وما يترتب عليه، مجلة المجمع، ع9، ص24.
- ⁴² مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص76-77.
- ⁴³ الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ج2، ضبطه وصحّحه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997، ص257.
- ⁴⁴ عبدالرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربيّة وما يترتب عليه، مجلة المجمع، ع9، ص26.
- ⁴⁵ نفسه، ص10.